مقالم لاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والملحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تام وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ اي بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من يقبله عادة نحو ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا ريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول اداة عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعليق بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لذلك لا لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل

المصدر

المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول الكلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس لم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة الا في الزمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هو لنفي مضمون الجملة مطلقا وكذلك تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها اذ لا مانع فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد جواز النفي الضرورة عن جانب وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وجوازه

Copyright © King Saud University